إلا هلا سألته عسى كان لا يعلم فهذا لا يقدح في الثقة
ولهذا قال ابن القطان عقب كلام ابن أبي حاتم هذا
ليس بجرح إلا أن يتجاوز إلى حد يحرم ولم يصح ذلك عنه
انتهى وقد وثقه جماعة منهم ابن معين والنسائي واحتج
به البخاري بل وعلق له من رواية شعبة نفسه عنه
في باب ما يكره من المثلة من الذبائح فلم يترك شعبة
الرواية عنه وذلك إما لأنه سمعه منه قبل ذلك أو لزوال
المانع منه عنده فبان بما ذكر أن البيان مزيل لهذا المحذور
ومبين لكونه قادحا أو غير قادح وأن ذلك لا يوجب الجرح
هذا القول المفصل هو الذي عليه الأئمة حفاظ
الأثر ونقاده كما أفاده أيضا قوله وصححوا كشيخي
الصحيح البخاري ومسلم مع بالإسكان أهل النظر
كالشافعي وقال ابن الصلاح إنه ظاهر مقرر في الفقه
وأصوله وقال الخطيب إنه الصواب عندنا والقول
الثاني عكسه فيشترط ذكر سبب التعديل دون الجرح
لأن أسباب العدالة يكثر التصنع فيها فيبني المعدل
على الظاهر كقول أحمد بن يونس لمن قال له عبد
الله العمري ضعيف إنما يضعفه رافضي مبغض
لآبائه لو رأيت لحيته وخضابه وهيئته لعرفت
أنه ثقة فاحتج على ثقته بما ليس بحجة لأن حسن
الهيئة يشترك فيه العدل وغيره والثالث
أنه لا بد من ذكر سببهما معا للمعنيين المتقدمين
فكما يجرح الجارح بما لا يقدح كذلك يوثق المعدل

بما يقتضي

بما لا يقتضي العدالة كما مر والرابع عكسه إذا كان الجرح
أو التعديل من عالم بصير به كما سيأتي مع انتقاد كونه
قولا مستقلا بما فيه فإن يقل على القول بأن الجرح لا يقبل
إلا مفسرا قد قل فيما يفتقر عن أئمة الحديث في الكتب
المعول عليها في الرواة ببيان سبب جرح من جرح بل
اقتصروا فيها غالبا على مجرد قولهم فلان ضعيف أو ليس
بشيء أو نحوه وكذا قل بيانهم سبب ضعف الحديث إذ
قالوا في كتبهم لمتن أي حديث إنه لم يصح بل اقتصروا
فيها غالبا أيضا على مجرد قولهم هذا حديث ضعيف أو غير
ثابت أو نحوه وأبهموا بيان السبب في الأمرين فاشتراط
بيانه يفضي إلى تعطيل ذلك وسد باب الجرح في الأغلب
فالشيخ ابن الصلاح قد أجابا عن ذلك بأن يجب
الوقف أي بأنا وإن لم نعتمده في إثبات الجرح لكنا
نعتمده في أنا نتوقف عن الاحتجاج بالراوي أو بالحديث
إذا وفي نسخة أن استرابا أي لأجل الريبة القوية
الحاصلة بذلك ويستمر من وقف على ذلك واقفا
حتى يبين بضم الياء من أبان أي يظهر بحثه عن حال
ذلك الراوي أو الحديث قبوله والثقة بعدالته
بحيث لم يؤثر ما وقف عليه فيه من الجرح أو التعديل
كمن أي كالذي من الرواة أولوا أي أصحاب الصحيح
البخاري ومسلم وغيرهما خرجوا له مع أنه ممن فيه مع
مسه من غيرهم جرح مبهم ثم قال فافهم ذلك
فإنه مخلص حسن ففي البخاري احتجاجا